

الباب الثالث

خطرها على العالم العربي



إننا في عالمنا العربي محاطون بمحطات نووية كثيرة منها ما أقيم لتوليد طاقة ومنها ما أقيم لتصنيع أسلحة بل ان بعض الدول يوجد بها محطات نووية تفوق طاقتها كدولة سواء من ناحية احتياجها لها أو من ناحية تكاليفها المادية إلا أن ذلك لم يثنها عن ذلك، ومن الواجب علينا ألا نغفل أن هذه المحطات بالرغم من أضرارها إلا أنها ذات إنتاج عال لأنواع الطاقة التي تستخدم في شتى سبل الحياة ويحيط بنا في العالم

العربي محطات نووية ضخمة وعديدة منها ما تم الإعلان عنه ومنها ما هو سري فمثلاً الكيان الصهيوني يمتلك محطات ومفاعلات نووية غير سلمية أنتجت منها مئات القنابل النووية لذا فإن إسرائيل تعد قنبلة موقوتة وحدها تهدد بنسف الدول من حولها عند حدوث أي خلل أو أي طارئ في المفاعلات إضافة إلى أن محطات ومفاعلات إسرائيل دائمة النشاط لذا فالنفايات التي تصدر منها ذات كمية كبيرة كما أن مفاعلاتها قديمة ومهترئة مثل مفاعل ديمونا الذي تحدث عنه الخبير الإسرائيلي بأنه يشكل خطراً على الدول المجاورة لإسرائيل لأنه مفاعل قديم وعرضة للتسرب الإشعاعي كما أن لإيران محطات نووية عديدة في عدد من مدنها تقول إيران أنها لأغراض سلمية بحتة وتستخدم لتوليد الطاقة الكهربائية واتهمت طهران بتخصيب اليورانيوم لإنتاج قنبلة نووية لكنها نفت وما زالت هذه بعض الأمثلة القريبة من الوطن العربي بعض هذه المفاعلات تقع على مقربة من الشواطئ البحرية مما يعرض الشواطئ لأضرار جسيمة ومنها ما هو في الصحاري.

والمشكلة التي ربما تشكل أزمة على المستوى الاستراتيجي ليست في تعدد المحطات والمفاعلات فقط بل في نفاياتها المشعة التي لا نعلم كيف تدفن وفي أي مكان ولا نعلم كيف يمكن معرفة هل تسرب إشعاع من هذا المدفن ولو افترضنا أن هناك طريقة لمعرفة التسرب من المدفن هل هناك من لديه الشجاعة في تدارك الوضع وإظهار المسؤولية خصوصاً

إذا علمنا أن النفايات تدفن على عمق ٣٠٠ إلى ٥٠٠ متر فقط تحت الأرض وهذا عمق قريب من سطح الأرض خاصة إذا تعرضت المنطقة لكوارث طبيعية كالزلازل والفيضانات والبراكين وكما نعرف أن منطقة الشرق الأوسط تمر بها عدد من أحزمة الزلازل.

يقول الدكتور عبدالله العمري أستاذ الزلازل بجامعة الملك سعود بالنسبة لمدافن النفايات الموجودة في الأرض لا تظهرها الزلازل بل تحدث تشققات في الأرض فتتأثر التربة وتهبى كذلك لحدوث انزلاقات بخلاف البراكين التي ربما تظهر مثل هذه النفايات، إلا أنه عند إنشاء محطات ومفاعلات نووية فتختار المناطق البعيدة عن نشاط الزلازل خوفاً من حدوث أي تسرب في حالة حدوث زلزال إلا أنه قبل حدوثه - أي الزلزال - يحدث احتكاك للصخور والاحتكاك ينتج عنه طاقة وينتج عن ذلك غازات سامة كالهليوم.

وهذه تنطلق مع الآبار وتظهر إلى السطح وإذا واجهت في طريقها مناطق نفايات تظهر الروائح السامة لذا تستخدم الحيوانات للتعقب بذلك، ولكن إذا حدث زلزال وكانت طاقة الزلزال رأسية إلى سطح الأرض مثل تسونامي ولكن النفايات بعيدة عن نفس اتجاه موجة الزلزال بحوالي كيلومتر فلا تتأثر لكن إذا كانت في نفس الصدع المتجه إلى الأعلى فهي تتأثر وخطورتها تكمن في المياه التي تتفاعل مع النفايات وهنا المشكلة بطريقة غير مباشرة فالزلازل أحدث صدعا امتلأ بالمياه في المنطقة

وتفاعلت مع النفايات وبدأ بني البشر بشرب المياه دون أن يعرفوا أن هناك غازات سامة وهذه مشكلة الزلازل إذا حدثت بهذا الشكل إلا أن الزلازل الأخيرة التي حدثت لم تظهر مثل هذه الأشياء.

ويضيف الدكتور خالد السليمان من معهد بحوث الطاقة الذرية بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية أنه لا شك أن الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل والفيضانات، وغير الطبيعية مثل التفجيرات أثناء الحروب، تؤثر على سلامة مدفن النفايات المشعة وبالتالي على احتمالات تسرب النفايات المشعة وتلويثها للتربة والبيئة المحيطة أو للمياه الجوفية أو السطحية أو لا قدر الله تؤثر مباشرة على البشر المحيطين بموقع المدفن لذا فعند اختيار موقع مدفن للنفايات المشعة فإن التصميم الهندسي للمدفن يجب أن يراعي هذه العناصر مجتمعة وجميع الاحتمالات، ويضع من عوامل السلامة ما يحمي من جميع هذه العوامل.

كما أنه ليس هناك مسافة محددة تصلها هذه النفايات، حيث أن المسافة تعتمد على نوع الإشعاع الصادر الذي يعتمد بدوره على نوع المصدر المشع، كما يعتمد على قوة المصدر المشع لذا فإن حجب الإشعاعات عن الخارج يعتمد على هذه العناصر.

نخلص من ذلك إلا أننا لسنا بمنأى عن حدوث أي كارثة بيئية وبعض هذه الكوارث كالزلازل لا نستطيع التنبؤ متى ستحدث ولكننا نستطيع أن نعلم أن الخطر يحدث أخطاراً ربما تكون أعنف منه.

خطر النفايات النووية على العالم العربي

النفايات النووية والتسرب الإشعاعي قضية غاية في الخطورة تهدد حياة البشرية جمعاء وتلوث وتدمر مواردها الطبيعية، وبالتالي فهي تمثل كارثة اقتصادية تتعاضد يوماً بعد يوم، ورغم ذلك فإن هذه القضية لا تأخذ نصيباً كافياً لدى أجهزة الإعلام بكافة أنواعها، بل أنها لا تكاد تذكر إلا نادراً، إن ذكرت يكون ذكراً هامشياً، وهو أمر يثير الدهشة والتعجب، كما أنه يثير الريبة في هذا التكتم، فبالرغم من أن كل الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنتج نفايات نووية، إلا أن الكتمان والغموض يحيطان بالكميات التي تنتجها هذه الدول من النفايات النووية وأماكن دفنها وتشكل خطورة شديدة للغاية لمدة تستمر لمائة ألف عام تظل خلالها مصدراً قاتلاً يهدد كافة أشكال الحياة قبل أن يعود اليورانيوم لحالة الإشعاع الطبيعي التي كان عليها في مادته الخام، وعلي الرغم من أن المفاعلات النووية لا تنتج سوى أقل من ٥% من الطاقة السلمية المستخدمة في العالم، فإن مفاعل نووي واحد بقوة ١٠٠٠ ميغاوات ينتج في السنة ٣٣ م من النفايات النووية ذات الإشعاع العالي، و ٣٥٠ م من النفايات ذات الإشعاع المتوسط والخفيف، ويلزم ما يتراوح بين ٣٥٠٠-٥٠٠ طن من اليورانيوم الخام للحصول على طن واحد من اليورانيوم المركز، ويتحول معظم المتبقي إلى نفايات، كما أن المفاعلات النووية تعمل بيورانيوم مخضب يتم تجديد واستبدال ٣٣% منه سنوياً،

والمستبدل يتحول إلى نفايات تظل محتفظه بالإشعاع النووى، وهذا النوع من النفايات يتزايد بما يقدر بحوالى ١٢ ألف طن سنوياً وقد بلغ ٢٠٠ ألف طن عام ٢٠١٠، وحتى الآن لم يتوصل العلماء إلى حلول للتخلص من النفايات النووية سوى بدفنها تحت سطح الأرض أو في أعماق المحيطات، وإن كانوا يدرسون حالياً إمكانية إرسالها للفضاء الخارجي ولكنه أمر لازال أمامه عقوداً من الزمن حتى يتم حسمه أو التأكد عملياً من القدرة علي تنفيذه وتكلفته.

تصدير الموت والخراب الاقتصادي

وتصل تكلفة التخزين الجيولوجي للنفايات النووية في فرنسا وحدها إلى ما يزيد عن ٦٠ مليار يورو، في حين وصل عدد مدافن النفايات الخطيرة في أمريكا إلى حوالى ٥٠ ألف موقع دفن، ويوجد ٧١ ألف طن نفايات نووية في أمريكا لا يزالوا يبحثون عن أماكن لدفنها، حيث كان يتم دفن النفايات النووية في الصحراء الأمريكية إلا أنها لوثت المياه الجوفية، كما أن سكان المناطق التي تم الدفن فيها أصيبوا بالعقم وبأنواع مختلفة من السرطانات والأمراض الخطيرة، لذلك تم إيقاف دفن النفايات بالأراضي الأمريكية والاتجاه إلى دفنها في المكسيك وبعض دول أمريكا اللاتينية، كما أن المحيطات أصبحت هي الأخرى أكبر مزبلة للنفايات النووية من قبل العديد من الدول من ضمنها أمريكا وفرنسا واليابان وروسيا، وتأتى بريطانيا في المقدمة حيث يوجد ١٠٠ ألف طن نفايات

نووية بالمحيطات ٨٠ ٪ منها ألقته بريطانيا، وبالرغم من أن الأمم المتحدة قد منعت في عام ١٩٩١ إلقاء براميل النفايات النووية في المحيطات، إلا أن المفاعلات النووية تحايلت علي ذلك بمد أنابيب لتصريف نفاياتها في البحار مباشرة، مما يلوث الثروة السمكية وما يستتبعه ذلك من خسائر اقتصادية ومخاطر جسيمة علي صحة الإنسان، ولتجنب الآثار المدمرة لتلك النفايات تلجأ الكثير من الدول الصناعية لسياسة دفن النفايات خارج أراضيها، خاصة في أفريقيا ودول العالم الثالث، وتمثل أفريقيا وبعض الدول العربية مدفنًا نموذجيًا لتلك الدول الصناعية نظراً للفرق الهائل في تكلفة الدفن، حيث أن تكلفة دفن الطن الواحد من النفايات النووية لا يزيد عن ٤٠ دولاراً، في حين أن التكلفة في أوروبا تصل إلي ما بين ١٥-٢٠ ضعفاً وفي أمريكا تصل إلى ما بين ١٤-٣٦ ضعفاً لتكلفة الدفن أفريقيا أو عربياً، وقد تعاقدت شركات إيطالية على دفن نفايات نووية بسعر ٨٠٠ دولار للطن الواحد ثم قامت بدفنها بسعر ٤٠ دولار للطن في أفريقيا، وفي العراق يوجد ٣٢ مليون طن من نفايات العتاد العسكري والصواريخ والقذائف التي يدخل اليورانيوم في مكوناتها، مدفونه في ١٤ موقعاً موزعة على عدة محافظات، وخلال الخمسة سنوات الماضية تم إحصاء ٦٤ ألف إصابة بالسرطان في العراق، وفي شهر يوليو من عام ٢٠١٠ نشرت جريدة المصري اليوم أنها حصلت على مستندات خطيرة من ضمنها دفن نفايات

نووية بالأراضي السودانية، وأنه تم اتفاق بين الرئيس السودانى السابق جعفر نميرى وشركة ألمانية على دفن النفايات الذرية من جميع دول العالم فى منطقة وادى هور داخل الحدود السودانية المتاخمة للأراضي المصرية/الليبية، مقابل أربعة مليارات دولار، وهى الصفقة التى واجه نميرى بسببها تهمة تقويض الدستور والخيانة العظمى.

إسرائيل أم الجرائم

وكالعادة نجد إسرائيل دوماً شريكاً أساسياً فى معظم المصائب، ولم يفوتها طبعاً أن تكون على رأس القائمة فى هذه الكارثة بالمنطقة، حيث تعد إسرائيل من أبرز مجمعات النفايات السامة إقليمياً وعالمياً، فهي تلقي نفاياتها الصناعية السامة فى البحار مما يهدد شواطئ الدول المجاورة، وقد دفنت فى عام واحد فقط نحو ٤٨ ألف طن من النفايات النووية، علاوة على نفايات كيميائية بلغت ١٠٠ ألف طن، بالإضافة إلى ٥٢ ألف طن سبق أن دفنتها فى أماكن سرية فى سيناء، و ٦٠ ألف طن تم دفنها بصحراء النقب فى براميل غير محكمة الإغلاق تمثل خطورة داهمة على مصادر المياه والزراعة فى الأردن، كما أشارت بعض التقارير إلى أن إسرائيل قامت بحفر ٤ أنفاق فى الجولان لدفن نفاياتها النووية، بخلاف ما تم دفنه فى أعماق البحر الأحمر، وقد ذكرت صحيفة الصنداي تايمز قبل أكثر من عشر سنوات على لسان الخبير النووى

موردخاي فعنونا أن مفاعل ديمونة الإسرائيلي قد عفا عليه الزمن وفق المعايير الدولية، وأنه يعدّ منتهي الصلاحية حسب المقاييس العلمية، كما أن هناك إشارات إلى توقع حالة تسرب به بسبب تشقق في جدرانه، وهو ما أكدته مرصد المراقبة الإشعاعية بوجود زيادة ملحوظة في نسبة الإشعاع عن الحد المسموح به في مساحات كبيرة من المناطق المجاورة للمفاعل، وفي شهر يوليو ٢٠٠٣ كشف تقرير أذاعته القناة الثانية بالتلفزيون الإسرائيلي أن العشرات من عمال مفاعل ديمونة النووي ماتوا تأثراً بالسرطان ولكن إدارة المفاعل والحكومة الإسرائيلية رفضوا مجرد الربط بين إصابة هؤلاء العمال بالسرطان وبين وجود تسرب إشعاعي بالمفاعل، ومفاعل ديمونة ينتج بشكل واضح البلوتونيوم الذي يدخل كوقود أساسي للقتابل النووية، وينتج بشكل منفصل في مرفق من مرافق محطة ديمونة، وقد زادت نسبة الإنتاج من البلوتونيوم بشكل لافت إلى ما يقارب ٤٠ كجم من البلوتونيوم، وتطورت النسبة أكثر في السنوات الأخيرة، وهو ما يعني أن عمر المفاعل يقلّ في حين تزداد نسبة إنتاج البلوتونيوم، وبذلك تزداد الخطورة أكثر فأكثر مما سيؤدي لا محالة إلى كارثة بينية يتوقع المتخصصون أن تكون أبشع بكثير من كارثة تشيرنوبيل التي حدثت عام ١٩٨٦، وتحتل إسرائيل حالياً المرتبة الثانية عالمياً من حيث المقدار النسبي لحجم البلوتونيوم المنتج، وهو ما أثار قلقاً كبيراً لدى الأوساط الإنسانية والعلمية مما قد يحدث نتيجة لذلك

على مستوى المنطقة.

ورغم ذلك لم تستطع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى الآن طلب زيارة مفاعل ديمونة الذي يثير الكثير من الجدل في عموم الأوساط العلمية والسياسية، كما أن إسرائيل لا تسمح لأي من مندوبي الوكالة بالوصول إلى المحطة عموماً وإلى المفاعل خصوصاً، وتعتبر السلطات الإسرائيلية الإقتراب من هذا المفاعل عملاً عدوانياً يعرض أمن إسرائيل للخطر، وقد أشارت دراسة فلسطينية قدمت من سلطة جودة البيئة إلى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة إلى مدى خطورة هذا المفاعل، وذكرت الدراسة أنه بالرغم من التوسع المستمر في طاقة المفاعل الإنتاجية للأسلحة النووية فإن قبة المفاعل ومبنى التبريد لم يطرأ عليهما أي تغيير منذ بدء تشغيله في ديسمبر ١٩٦٣ الأمر الذي يجعل مفاعل ديمونة قنبلة موقوتة تنذر بخطر بيئي فادح في المنطقة بأسرها، ولفتت الدراسة إلى وجود اعوجاج بالأنابيب التي تدخل إليها أعواد اليورانيوم مما يخلق مشاكل في الإدخال والإخراج في المفاعل، وكذلك إمكانية تسرب المياه الثقيلة المشعة نتيجة لشروخ في الأنابيب الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث تلوث كبير للبيئة المحيطة، وما يؤكد احتمالات المخاطر الجسيمة المدعومة بصور للأقمار الصناعية هو رفض إسرائيل السماح بالرقابة الدولية على هذا المفاعل خاصة المتعلقة بالسلامة، كما حذر خبراء في علم الزلازل من تعرض مفاعل ديمونة

الإسرائيلي لخطر تسريب إشعاعي في حال حدوث هزة أرضية، ونقلت صحيفة ידיعوت أحرنوت الإسرائيلية عن مدير المعهد الجيوفيزيائي في إسرائيل أوري فريدلندر تحذيره من أنه إذا حدثت هزة أرضية في إسرائيل مشابهة لما حدث في اليابان فإنه يخشى حدوث تسريب في مفاعل ديمونة النووي، كما قال محاضر الهزات الأرضية في جامعة بن جريون رون آفني أن المفاعل النووي بني بالقرب من الصدع السوري الأفريقي في الخمسينات حيث لم يكن حجم المعرفة عن الجيولوجيا والهزات الأرضية كبيراً في ذلك الوقت، وأضاف أنه في فترة الخمسينات كان معروفاً بشكل عام بأن هذا الصدع هو مصدر الهزات الأرضية التي تحدث بمنطقة المفاعل كل مائة عام تقريباً، وحدثت الهزة الأخيرة عام ١٩٢٧، ومن المتوقع في حال انفجار المفاعل أن يصل الضرر الناتج عنه لدائرة نصف قطرها يصل شمالاً لقبرص وبنفس المسافة جنوباً وشرقاً وغرباً.

وبالنسبة لمصر لم تنجو من دفن النفايات المشعة في أراضيها حيث كشفت تقارير عن تورط نظام مبارك وعدد من قيادات ورموز نظامه وقيادات عسكرية وسياسية بما فيهم نجله جمال مبارك ووزير الزراعة السابق أمين أباطة في دفن النفايات النووية الإسرائيلية المشعة ونفايات مفاعل ديمونة الإسرائيلي في صحراء سيناء ومناطق صحراوية مصرية.

وطالبت المنظمة بفتح ملف دفن الألغام فى الصحراء الغربية المصرية إبان الحرب العالمية الثانية وإجبار الدول الغربية على تحمل نفقات إزالة الألغام من الصحراء الغربية وعلى رأسها إيطاليا وألمانيا والمطالبة بتعويضات مالية وإزالة تلك الألغام، مطالباً بتقديم المتورطين بارتكاب تلك الجرائم للجنايات الدولية وإرسال فريق من وحدة قياس الإشعاعات بالوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى سيناء للكشف عن تلك النفايات الخطيرة التي تعتبر جريمة حرب ضد الشعب المصري.

وأعدت منظمة العدل والتنمية تقريراً، نوهت فيه إلى قيام النظام السابق بدفن نفايات نووية مشعة بصحراء المراشدة ونجع حمادي لمساحات تبلغ حوالي ٧ آلاف فدان تعود ملكيتها لرجل أعمال من أصول يهودية سهل له نظام مبارك ولجنة الزراعة بمجلس الشعب دفن تلك النفايات بحجة الاستثمار الزراعي.

ولقد حرر المستشار محمد طلعت عبد النبي مستشار الشركة اليابانية بقنا شوجى توماتا محضراً برقم ٤٠٤ لينة ٢٠١٤ إداري، وتم تحويله لنيابة الوقف يتهم فيه زيدان القناني القيادي بالمجلس السياسي للمعارضة المصرية ومدير منظمة العدل والتنمية بالتشهير بالشركة بعد تناول ملف دفن النفايات النووية المشعة بأراضي الشركة وبسيناء منذ فترة.

لاشك أن الاكتشافات العلمية الهائلة التي توصل إليها الإنسان هي سلاح ذو حدين، ومن أهم هذه الاكتشافات الطاقة النووية التي لها فوائد جمة لكن في الوقت ذاته لها أضرارها البالغة، وحتى لو لم يتم استخدام الطاقة النووية في الأغراض العسكرية، فإن الاستخدامات السلمية تنتج عنها نفايات نووية في غاية الخطورة وتعتبر النفايات بصفة عامة من ملوثات البيئة إلا إذا أمكن التخلص منها بطريقة لا تترك آثاراً ضارة، وقد عمدت بعض الدول الصناعية للتخلص من نفاياتها بطرق عديدة بدون ترك آثار ضارة على بيئتها ومن هذه الطرق تصدير النفايات الصناعية الى بلدان العالم الثالث.

وكانت الطريقة المألوفة في التخلص من النفايات، وخصوصاً الصناعية هي تصريفها في مياه البحار والمجاري المائية أو دفنها في مدافن تحفر خصيصاً لهذه العملية وفي منتصف القرن الماضي بدأ استخدام الطاقة النووية بتوسع سواء في الأغراض السلمية أو الترسانة العسكرية ومن أهم المشكلات التي صاحبت هذا التوسع مشكلة التخلص من النفايات النووية، نظراً لأن لها طبيعة خاصة تتمثل في عدم اختفاء آثارها السلبية على البيئة وصحة الإنسان حتى مع دفنها في مسافات عميقة تحت سطح الأرض.

ومع تزايد النشاط الصناعي في أوروبا وأمريكا تزايدت كميات النفايات الضارة المتخلفة من الصناعات المختلفة وتزايدت بالتالي مشكلات التخلص منها في أراضي الدول التي تنتجها، وكان الحل هو دفن تلك النفايات في أراضي دول أخرى، ومن أهم أنواع النفايات التي تقوم الدول المتقدمة بتصديرها للعالم الثالث النفايات الصناعية والنووية.

وللتخلص من النفايات النووية ، تقوم بعض الدول، بدفنها تحت الأرض أو في قاع المحيطات وفقًا لقوة الإشعاعات الصادرة منها الضعيفة والمتوسطة، وتوضع بعد تبريدها في باطن الأرض حيث تحاط بطبقة من الأسمنت أو الصخور أو حاويات زجاجية قوية، وأحياناً يتم إلقائها في مياه البحار والمحيطات، أما النفايات ذات الإشعاعات القوية، فتوضع في الماء لتبريدها، ثم تدفن على أعماق كبيرة في باطن الأرض وفي أماكن بعيدة عن التجمعات البشرية.

دول الخليج

يعد سعي الدول المتقدمة لدفن نفاياتها النووية في أراضي دول أخرى جريمة بحد ذاتها، ولعل أقرب مثال على ذلك هو فضيحة قيام الحكومة الأمريكية بدفن نفاياتها النووية المتمثلة في اليورانيوم المنضب في أراضي الخليج العربي خلال فترة حرب الخليج الثانية وما بعدها، الأمر

الذي يجعل المنطقة بأكملها ملوثة بالنفايات النووية لمدة لا تقل عن نصف مليون سنة قادمة وفي دراسة لفريق علمي، أوفده إلى العراق المركز الطبي لأبحاث اليورانيوم وهو مركز علمي دولي مستقل برئاسة العالم الأمريكي أساف دوراكوفيتش، وبالتعاون مع العالم الألماني سيجفرت هورست جونتر، والعالم العراقي محمد الشيخلي- والثلاثة متخصصون بالطب الذري والإشعاع، أكدت النتائج الأولية للدراسة، التي أجريت خلال الفترة من ٩/٢٧ وحتى ٢٠٠٣/١٠/١٠ ونشرت تفاصيلها على شبكة الإنترنت، وجود تلوث إشعاعي واسع وخطير، كما أوضحت أن مستويات التلوث الإشعاعي تتراوح ما بين مئات وآلاف المرات عن الحد المسموح به بسبب استخدام القوات الأمريكية والبريطانية لكميات من ذخيرة اليورانيوم المنضب أكثر بكثير مما استخدمته منها في حرب عام ١٩٩١، مقدراً إياها بنحو ١٧٠٠ طن.

وقبلها تسببت حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي عام ١٩٩١، والتي استخدمت فيها أسلحة معتمدة في تصنيعها على اليورانيوم، في تعريض مساحات كبيرة من الأراضي السعودية لمواد مشبعة باليورانيوم والزرنيخ والزنابق والكادنيوم، أدت إلى إصابة أكثر من ٢٠ ألف شخص بالسرطان، بمعدل ١٥٠٠ حالة سنوياً، وتكليف الخزانة السعودية ٥ مليارات ريال مع استمرار انتقال غبار هذه المواد عبر الرياح بين

المناطق الشمالية للسعودية وقد أكد البروفسور الألماني آزاد خاتقاه من جامعة هنوفر الألمانية والمتخصص في الزراعة البيولوجية، أن هناك حاجة ماسة لعلاج الأراضي التي ما تزال مشبعة بالمواد المشعة من اليورانيوم وغيرها من المواد الضارة التي تؤدي إلى أمراض جلدية وسرطان خاصة أن زراعة مثل تلك الأراضي المشبعة بالمواد الضارة بالبرسيم من نوع المورسانيا كفيل بتنقية هذه الأراضي، وبتكلفة تصل إلى نحو ٢٥٠ مليون ريال موزعة على ٥ سنوات، أما بقاء تلك الأراضي دون زراعة فقد يتسبب في انتقال الأتربة والمواد الضارة من خلال الغبار والهواء إلى باقي مناطق الخليج الأخرى، والتي تزداد معها نسبة الإصابة بأمراض السرطان والعقم وغيرها من الأمراض المستعصية.

العراق

كشف تقرير أصدره اتحاد الأسرى والسجناء السياسيين في العراق وهو منظمة غير حكومية، عن أن قوات الاحتلال الأميركي تدفن النفايات النووية في الصحراء الغربية والصحراء الجنوبية الممتدة من مدينة النجف الأشرف إلى الحدود السعودية، محذراً من أن العراق بات يتحول تدريجياً ليعاني من الجفاف والتصحر والجوع وتداخل فصول السنة

ويحتاج إلى أكثر من ٢٠ سنة بعد تحريره كي يعود إلى ما كان عليه عام ٢٠٠٣.

ومنذ دخول الولايات المتحدة العراق، وهناك تقارير تشير إلى أنهم لن يكتفوا فقط بضمان الحصول على ثروات هذا البلد العريق، بل سيقومون بإحضار ودفن النفايات النووية القاتلة، وبالفعل في سبتمبر ٢٠٠٦ كشفت مصادر عراقية النقاب عن أن اتفاقاً سرياً أبرم بين إسرائيل والادارة الامريكية يتضمن السماح لتل أبيب بدفن النفايات النووية والمخلفات السامة الناجمة عن المفاعلات النووية الاسرائيلية في منطقة الأنبار غرب العراق، مشيرة إلى أنه بموجب هذا الاتفاق ستقوم طائرات وشاحنات اسرائيلية بنقل هذه النفايات من فلسطين المحتلة عبر اجواء وأراضي الأردن.